

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2023-72616

الصادر في الاستئناف المقيد برقم (Z-72616-2021)

في الدعوى المقامة

من / المكلف  
سجل تجاري (...), رقم مميز (...)  
ضد/هيئة الزكاة والضريبة والجمارك  
الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:  
المستأنف  
المستأنف ضده  
إنه في يوم الأربعاء 2023/01/25م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل المُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (13957) وتاريخ 1444/02/26هـ، وذلك بمقرها في مدينة الرياض، بحضور كلٍّ من:

الدكتور/ ...  
رئيساً  
الدكتور/ ...  
عضواً  
الأستاذ/...  
عضواً

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم بتاريخ: 2021/09/26، من / ... هوية وطنية رقم (...), بصفته وكيلًا عن الشركة المستأنفة بموجب الوكالة رقم (...). على قرار الدائرة الثالثة للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ذي الرقم (ITR-2021-659) الصادر في الدعوى رقم (Z-22048-2020) المتعلقة بالربط الزكوي لعام 2018م، في الدعوى المقامة من المستأنف في مواجهة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والذي قضى قرار دائرة الفصل فيها بما يأتي:

قبول اعتراض المدعية/ شركة... (سجل تجاري رقم ...), على قرار المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، شكلاً ورفضه موضوعاً.

## اللجنة الإستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية

وحيث لم يلق هذا القرار قبولاً لدى المكلف (شركة ...)، تقدم بلائحة استئناف تضمنت ما ملخصه الآتي:

إذ يعترض المكلف على قرار دائرة الفصل محلّ الطعن، بأنه وفيما يخصّ بند (استثمارات عقارية بمبلغ 16,786,636) فإنه يدّعي بأن رصيد الأراضي و المباني (استثمارات عقارية) والمستخدم في النشاط بمبلغ (16,786,636 ريال سعودي) كما في نهاية السنة حسب ما تظهره القوائم المالية في السنة المنتهية في (30 سبتمبر 2018م) ، وفقاً للوائح والأنظمة التي تنص على انها تحسم من الوعاء الزكوي يجب حسم العقارات تحت التطوير من وعاء الزكاة من الناحية الشرعية حيث أيدت الفقرة التاسعة من المادة الخامسة في اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2216) يتم حسم العقارات تحت التطوير في حال تحقق الضوابط التي نصّت عليها المادة و أن النصوص الشرعية التي لم يتم ذكرها ضمن مواد لائحة الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2082) يجوز الرجوع اليها لتحديد مبلغ الزكاة الشرعية على المكلف و تم الاستناد اليها في الفقرة الحادية عشر من المادة السابعة في اللائحة رقم (2082) في جواز حسم مصروف الاستهلاك لعقود البناء ، و جواز حسم الأصول الممولة بموجب هذه العقود من الوعاء الزكوي للمستأجر ، وعليه فإن المكلف يطالب بنقض قرار دائرة الفصل محلّ الطعن لما تقدّم من أسباب.

وفي يوم الأربعاء 2023/01/25م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل، عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم: (2) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (26040) وتاريخ: 1441/04/21هـ؛ وبعد الاطلاع على الاستئناف، وبعد فحص ما احتواه ملف القضية، وبعد المداولة نظاماً؛ وحيث لم تجد الدائرة ما يستدعي حضور أطراف الاستئناف، قررت الدائرة قفل باب المرافعة وحجز القضية للفصل فيها.

### أسباب القرار

وحيث إنه بمراجعة مستندات القضية ولائحة الاستئناف المقدمة من المكلف تبين للدائرة استيفاء شروط نظر الاستئناف شكلاً وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة، الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف مقبولاً شكلاً لتقديمه من ذي صفة، وخلال المدة النظامية المقررة لإجرائه.

وفي الموضوع، وحيث إنه بخصوص استئناف المكلف بشأن بند (استثمارات عقارية بمبلغ(16,786,636) ) وحيث يكمن استئناف المكلف في أنه يجب حسم العقارات تحت التطوير من وعاء الزكاة من الناحية الشرعية. وحيث نصّت الفقرة رقم (1) من البند (ثانياً) من المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2082) وتاريخ 1438/06/01هـ على أنه: " يحسم من الوعاء الزكوي الآتي:1- الأصول الثابتة وتشمل ما يأتي: صافي قيمة الأصول الثابتة (أصول القنية) وأي دفعات لشراء أصول ثابتة، وقيمة قطع الغيار غير المعدة للبيع، ويشترط أن تكون هذه الأصول مملوكة للمكلف - مالم يكن هناك مانع يحول دون نقل الملكية - وأن تكون مستخدمة في النشاط. " وكما نصّت الفقرة رقم (3) من المادة (20) منها على: "يقع عبء إثبات صحة ما ورد في إقرار المكلف الزكوي من بنود وأي بيانات أخرى على المكلف، وفي حالة عدم تمكنه من إثبات صحة ما ورد في إقراره، يجوز للهيئة عدم إجازة البند الذي لا يتم إثبات صحته من قبل المكلف أو القيام بربط تقديري وفقاً لوجهة نظر الهيئة في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتاحة لها. " وبناءً على ما سبق، يتبين جواز حسم الأصول الثابتة من الوعاء الزكوي بشرط أن تكون تلك الأصول مستخدمة في النشاط وبالاطلاع على ملف الدعوى تبين أن المكلف قدم صكوك العقارات وأنها مسجلة باسمه، كما قدم القوائم المالية وتبين أن من نشاط المكلف شراء الأراضي لإقامة المباني وبيعها أو تأجيرها، كما قدم جدول في الغل التي يطالب بحسمها وقيمتها واستهلاكها ومطابقة لقيمة الاستهلاك المحمل على الحسابات الظاهر في القوائم المالية، مما يتضح أنها استثمارات للقنية وغير معدة للتجارة، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى قبول استئناف المكلف ونقض قرار دائرة الفصل بشأن هذا البند.

وبناء على ما تقدم وباستصحاب ما ذكر من أسباب قررت الدائرة بالإجماع ما يأتي:

#### منطوق القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً من مقدمه المكلف/ شركة ... سجل تجاري (...)، رقم مميز (...) ضد قرار الدائرة الثالثة للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ذي الرقم (ITR-2021-659) الصادر في الدعوى رقم (Z-22048-2020) المتعلقة بالربط الزكوي لعام 2018م.

## اللجنة الإستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية

ثانياً: وفي الموضوع:

قبول استئناف المكلف ونقض قرار الدائرة الثالثة للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض، وفقاً للأسباب والحجج الواردة في هذا القرار.

ويعتبر هذا القرار نهائياً وفقاً لأحكام المادة السابعة والأربعون والثامنة والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

عضو

الدكتور/ ...

عضو

الأستاذ/ ...

رئيس الدائرة

الدكتور/ ...